اعتقال العشرات من "جبهة النصرة" الإرهابية على اطراف دمشق..

رئيس المخابرات البريطانية يعترف بوجود آلاف المتطرفين في بريطانيا ويقر بخطر الإرهابيين الذين يقاتلون في سوريا على بلاده

■ دمشق / متابعات :

اعتقل الجيش السوري عشرات المسلحين التابعين لجبهة النصرة في جوبر على أطراف العاصمة دمشق وعثر على أنفاق وقواعد لإطلاق الصواريخ وأسلحة متنوعة كان يستعملها المسلحون للاعتداء على المدنيين في دمشق.

وقد عبر الجيش السوري الى "منطقة الانفاق" في جوبر حيث كان المسلحون يعولون على هذه المنطقة كثيرا للتسلل عبرها الى داخل العاصمة دمشق وقد لوحظ الدشم والانفاق التي احدثتها الجماعات المسلحة والتي تؤكد على حرفية هذه الجماعات ومستوى التدريب العالي الذي تلقته على القتال.

وصرح مصدر عسكري سوري كان متواجدا في المكان: "ان الذين تم القاء القبض عليهم هم الآن موجودون بين ايدينا وهم عشرة سوريين والباقي من جنسيات مختلفة مثل الافغان والبريطانيين والفرنسيين وهم متشددون الى أبعد الحدود كما ان هناك شيشانيين وافراداً من تنظيم القاعدة وجماعة طالبان وجماعة ايمن الظواهري ونحن قمنا بالتحقيق معهم وهم ادلوا بمعلومات فورا .

كما القى الجيش السوري القبض على نساء ايضا كانت لهن مهمه أخرى واوضح المصور العسكري السوري: "هناك 19 أمراة أتونين الى هنا من اجل ما يسمى "جهاد النكاح" وهن من جنسيات مصرية ومغربية و3 تونسيات اضافة الى لبنانيات" .

من جهة أخرى حذر رئيس أجهزة المخابرات البريطانية اندرو باركر من أن آلاف "الإسلاميين المتطرفين" موجودون في بريطانيا وهم يعتبرون المواطنين بمثابة "أهداف مشروعة" مضيفا أن.. "هناك أسبابا جيدة كي نقلق من الوضع في سوريا" وذلك في إقرار ضمني من باركر بخطر أولئك الإرهابيين الذين يقاتلون في سوريا وتدعمهم بلاده والولايات المتحدة على امن بريطانيا.

ونقلت (ا ف ب) عن باركر قوله في كلمة هي الأولى منذ تسلمه مهامه في نيسان الماضي إن أجهزته.. "تواجه تهديدات آتية من جبهات لا تزال عديدة" مضيفا.. "نتوقع محاولة أو محاولتين للقيام بأعمال إرهابية كبرى في بريطانيا سنويا".

واعتبر باركر أن القاعدة والمنظمات التابعة لها.. "تشكل باستمرار التهديد الأكثر مباشرة والأكثر فورية".

وكانت تقارير كثيرة كشفت وجود آلاف الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسيات مختلفة بما فيها بريطانية وكندية وأمريكية وغيرها يقاتلون إلى جانب المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية لكن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا بذاتها اختارت تجاهل التحذيرات والحقائق الواضحة بهدف تحقيق مآربها وأجنداتها الخاصة في سوريا.

ودافع باركر عن اللجوء إلى عمليات الاستماع من أجل التصدي لتهديد الإرهابيين قائلا.. "بعيدا عن التفتيش في كل زوايا الحياة الخاصة يقتصر عملنا على الذين يشكلون تهديدا" مضيفا أن هناك حواجز لحماية المواطنين.

وانتقد باركر التسريبات في الصحف التي تكشف عن الوسائل التي تستخدمها وكالة المخابرات الالكترونية البريطانية في مجال الاستماع الالكتروني معتبرا أن هذه التسريبات تسبب.. "خسائر جسيمة وتقدم خدمة للإرهابيين".

وكانت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي حذرت مؤخرا من خطر المتطرفين البريطانيين الذين يستخدمون الأراضي السورية كموقع تدريب للأنشطة الإرهابية ومن ثم يعودون مرة أخرى إلى بريطانيا مشيرة إلى أن الأزمة في سوريا تستخدم بوصفها.. "بيئة حاضنة لجيل جديد من الإرهابيين".

■ الجيش السوري خلال سيطرته على منطقة الانفاق

الجمهوريون مصرون على مفاوضات بشأن سقف الدين..

أوباما ينتقد الجمهوريين ويدعوهم لإقرار الميزانية

■ اواشنطن / متابعات :

دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما النواب الجمهوريين بمجلس النواب للتوقف عن إطلاق التهديدات، والمصادقة على الميزانية لإنهاء الإغلاق الحكومي الذي يشل البلاد، في حين أصر الجمهوريون على إجراء مفاوضات بشأن سقف الدين.

وقال أوباما في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض "إن أعضاء الكونغرس، والجمهوريين في مجلس النواب بشكل خاص لا يمكنهم أن يطالبوا بفدية مقابل القيام بعملهم. واثنتان من مهماتهم هما المصادقة على الميزانية وضمان سداد الولايات المتحدة لفواتيرها".

وأكد أوباما أن عدم رفع سقف الديون الأميركية سيؤدي إلى عجز واشنطن عن سداد فواتيرها، وهو الأمر الذي قال إنه سيكون أسوأ من الإغلاق الحكومي الحالي. وقال "فور تصويت الكونغرس على إعادة فتح الحكومة، يجب كذلك أن يصوت لصالح وفاء البلاد بالتزاماتها، ودفع فواتيرنا، ورفع سقف الدين".

وأضاف "رغم أن إغلاق الحكومة كان عملا طائشا، فإن الإغلاق الاقتصادي الذي يمكن أن يتسبب به عجز أميركا عن سداد ديونها سيكون أسوأ بكثير".

وقال أوباما إنه إذا رفض الكونغرس رفع سقف الدين العام، فإن الولايات المتحدة لن تتمكن بعد 17 أكتوبر الجاري من الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك لأول مرة منذ 225 عاما.

وأضاف أن الأسواق ستتراجع وسيتم تخفيض التصنيف الائتماني للديون السيادية الأميركية، مع زيادة تكاليف اقتراضها.

وفي حال لم يتم التوصل بحلول 17 أكتوبر الجاري إلى رفع سقف المديونية المحدد حاليا عند 16700 مليار دولار من جانب الكونغرس، فلن يتمكن الاقتصاد العالمي الأول من الاقتراض في سوق القروض، ولا من تسديد مستحقات بعض الدائنين.

وتأتي دعوة الرئيس الأميركي لخصومه الجمهوريين إلى التصويت لإقرار الميزانية بعد أسبوع على بدء الشلل في الدولة الفدرالية، الذي بدأ بسبب غياب الاتفاق على ميزانية للسنة المالية 2014 في ظل رفض الجمهوريين التصويت على ميزانية تتضمن أي تمويل لنظام التأمين الصحي الذي أقره أوباما في العام 2010 والمعروف بـ"أوباما كير".

وانتقد أوباما الحزب الجمهوري، وقال "لا يمكننا أن نجعل الابتزاز جزءا من ديمقراطيتنا. فالديمقراطية لا تعمل بهذه الطريقة. وهذا الأمر لا ينطبق علي وحدي، بل على من سيخلفونني في الحكومة مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه".

وتواجه الحكومة الأميركية -المغلقة منذ أسبوع- مهلة نهائية هي 17 الجاري لرفع سقف الاقتراض وإلا فإنها ستعلن العجز.

من جهته، حذر رئيس مجلس النواب الجمهوري جون بوينر من أنه لن يسمح للكونغرس برفع سقف الدين إلا إذا قدم أوباما تنازلات بشان برنامج الرعاية الصحية المعروف باسم "أوباما كير".

وقال إن أوباما لا يمكن أن يواصل تجاهل مطالب الجمهوريين بالتفاوض على خفض عجز الميزانية مقابل رفع سقف الدين العام واستئناف تمويل الأنشطة الحكومية.

وقال بوينر للصحفيين "الخلاصة هي إجراء المفاوضات. لا يمكن أن نرفع سقف الدين بدون أن نتعامل مع ما يدفعنا لاقتراض مزيد من الأموال".

■ لرئيس الأميركي باراك أوباما

إخوان تونس.. «إذا حدثوا كذبوا وإذا وعدوا أخلفوا»

■ تونس / متابعات :

«إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف».. هذا ما يمكن أن يوصف به، راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإسلامية التى تقود الائتلاف الحاكم فى تونس. بعدما وقع الغنوشي على خارطة طريق تتضمن استقالة الحكومة الحالية وتشكيل أخرى تكنوقراط خلال 3 أسابيع، أعادت «النهضة» الحوار الوطني إلى نقطة البداية بتراجعها عن التزامها باستقالة الحكومة.

مجلس شورى النهضة أعلن، في بيان له (الإثنين)، استمرار الحكومة نفسها حتى إنجاز الدستور، مما أثار ردود فعل غاضبة فى صفوف المعارضة التي وقعت على هذه الوثيقة. واعتبر المعارضون خطوة النهضة متناقضة مع بنود خارطة الطريق، وبالتالى تهدد مصير الحوار الذي بدأ السبت الماضي.

وليست هذه المرة الأولى التى تتخذ فيها الحكومة التونسية ذات القيادة الإسلامية قرارات متضاربة، حيث سبق لها أن أعلنت نيتها الاستقالة عدة مرات خلال الشهر الماضي، وفي كل مرة كانت أيضا تتراجع.

وهو ما يؤكده عبد الجليل البدوى، نائب رئيس حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي المعارض، حيث يقول إن المجتمع التونسي والأحزاب المعارضة اعتادت في الفترة الأخيرة على تراجع حركة النهضة عن التزاماتها. مضيفا، في تصريحات خاصة لـ«سكاي نيوز عربية»، أن بيان مجلس الشورى يأتى في سياق المناورة السياسية الرامية إلى تحصيل مزيد من المكاسب في المحادثات مع المعارضة.

وتابع البدوي أن ممارسات «النهضة» غير مقبولة فى الظرف الراهن، حيث تمر تونس بمرحلة حرجة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، ما يستدعى تفعيل الحوار بدلا من تعطيله. معتبرا رفض «النهضة» خارطة الطريق رغم توقيع الغنوشى، يشير إلى أن الحركة عاجزة عن تحمل مسؤولية إدارة البلاد في هذا الوقت الحرج.

كما أشار إلى إمكانية نشوب خلافات داخل الحركة نفسها، وأن المناورات السياسية الخاطئة ربما تدفع ببعض التيارات إلى الانفصال عن الحركة الحاكمة. من جانبه، يعلق جمال العوي، القيادى فى حركة النهضة، على أن خارطة الطريق قابلة للنقاش. مشددا على أن الحركة وقعت فى الجلسة التمهيدية للحوار على مبادرة الاتحاد العام للشغل وليس على خارطة طريق. من ناحية أخرى، دفعت السلطات التونسية بتعزيزات عسكرية وأمنية كبيرة إلى بلدة بن قردان الحدودية مع ليبيا، وسط تقارير حول تحركات وصفت بالمريبة لمسلحين ليبيين لهم صلة بتنظيم أنصار الشريعة السلفي الجهادي المحظور قرب الحدود مع تونس، ولم يتسن معرفة أسباب ذلك، لا سيما أنها تتزامن مع أنباء عن تحركات لعناصر مسلحة ليبية يُعتقد أنها تابعة لميليشيات درع ليبيا.

■ راشد الغنوشى

حول العالم

أوباما: سنواصل ملاحقة «الإرهابيين»

■ واشنطن / وكالات :

تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن تواصل بلاده ملاحقة الإرهابيين، وذلك بعد عمليتين نفذتهما القوات الخاصة الأميركية في الصومال وليبيا في نهاية الأسبوع الماضي، أدت إحداهما إلى اعتقال القيادي المفترض في تنظيم القاعدة أبو أنس الليبي، لكن أوباما رفض التعليق على شرعية هذه العملية التي تمت في طرابلس.

وقال أوباما في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض «ضربنا النواة المركزية لتنظيم القاعدة، الذي كان يعمل في البدء بين أفغانستان وباكستان. ولكن الآن توجد مجموعات إقليمية، بعضها مرتبط بشكل علني بالقاعدة أو بهذه العقيدة وتتمتع باستقلالية ذاتية».

وأضاف «من النادر أن تكون هناك مجموعات قادرة على العمل خارج حدودها، ولكن بإمكانها أن تسبب الكثير من الخسائر داخل حدودها» مسميا أفريقيا من بين الأماكن التي يمكن لهذه المجموعات أن تختبئ فيها.

وقال «سوف يتوجب علينا مواصلة التصدي لهذه المجموعات. ولكن هناك فرق بين ملاحقة الإرهابيين وأن ندخل في حروب».

وأدت العملية في العاصمة الليبية طرابلس إلى القبض على أبو أنس الليبي، وهو أحد القادة المفترضين في القاعدة. وقد نددت بها الحكومة الليبية واعتبرتها «خرقا فاضحا للسيادة الوطنية» وطلبت طرابلس من واشنطن تسليمها «فورا» المشتبه به.

كما استهدفت عملية أخرى في الصومال الكيني من أصل صومالي عبد القادر محمد عبد القادر، وهو زعيم في حركة الشباب المجاهدين ويعرف باسم «عكرمة».

وأشاد أوباما بالعمليتين معتبرا أنهما جسدتا «القدرات والتفاني والحرفية النادرة لعناصر قواتنا المسلحة».

ولكن ردا على سؤال لوكالة الصحافة الفرنسية حول شرعية اعتقال أبو أنس الليبي بالنسبة للقانون الدولي، رفض أوباما الرد على السؤال.

وقال «نعلم أن أبو أنس الليبي ساعد على التخطيط وتنفيذ مؤامرات أدت إلى مقتل مئات الأشخاص، من بينهم العديد من الأميركيين. ونحن لدينا أدلة دامغة بهذا الخصوص. وسوف يحال إلى القضاء».

من ناحيتها، نددت منظمة العفو الدولية باعتقال أبو أنس الليبي ونقله -كما قال الأميركيون- إلى سفينة حربية أميركية في المنطقة لاستجوابه.

وقالت المنظمة «يتوجب على واشنطن أن تؤكد فورا مكان اعتقاله، وأن تسمح له بتعيين محام، وأن تقدم له كل الإسعافات الطبية والسماح له بالاتصال بعائلته».

بوتين يطلب اعتذار هولندا بعد توقيف دبلوماسي روسي

■ موسكو / وكالات :

طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من هولندا تقديم «اعتذارات» بعد حادث توقيف دبلوماسي روسي في لاهاي بشكل عنيف في منزله واحتجازه لساعات عدة، بحسب موسكو. ونقلت وكالة ريا نوفوستي عن بوتين قوله في تصريح على هامش قمة آسيا والمحيط الهادي في بالي الإندونيسية «إنه انتهاك فاضح لاتفاقية فيينا، ننتظر توضيحات واعتذارات ومعاقبة المذنبين». وأوضح أن رد فعل موسكو سيكون وفقا لسلوك الطرف الهولندي.

وأعلنت الخارجية الهولندية أنه إذا أثبت التحقيق أن ما تعرض له الدبلوماسي مخالف لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية فستقدم اعتذاراتها إلى روسيا، غير أن هذا الرد لم يقنع موسكو واعتبرته «مخيبا».

وكانت وزارة الخارجية الروسية أعلنت في وقت سابق أنها استدعت السفير الهولندي في موسكو لإبلاغه بالطابع «غير المقبول» للحادث الذي وقع مساء الأحد في لاهاي. ورفض السفير الهولندي التعليق على الحادث عقب خروجه من مبنى الخارجية الروسية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش إن شرطيين هولنديين اقتحموا مساء الأحد منزل السكرتير الأول للسفارة الروسية في هولندا ديمتري بورودين. وبحسب لوكاشيفيتش تعرض الدبلوماسي للضرب وتم تكبيله ثم اقتيد إلى مركز الشرطة ولم يفرج عنه إلا في الصباح «من دون أي تفسير أو اعتذار».

واعتبر المتحدث أن الشرطيين انتهكوا الحصانة الدبلوماسية، ورأى أن الشرطة الهولندية تذرعت «بحجة لا أساس لها بأنه كان يسيء معاملة أولاده».

وفي تصريحات لوكالة إيتار تاس، قال الدبلوماسي الروسي إن رجال الشرطة استخدموا القوة عند توقيفه لأنه حاول منعهم من دخول شقته، وأوضح أن الشرطيين دقوا باب الشقة ولم يقدموا أي وثائق تثبت صفتهم.

وأشار إلى أنه شدد على صفته الدبلوماسية وحاول منع الشرطيين من دخول الشقة، لكنه ألقي أرضا وتم تقييد يديه وضربه بهراوة على رأسه، قبل أن يقتاد إلى مركز الشرطة حيث تبعه دبلوماسي آخر ليخرجه منه. وقال الدبلوماسي إنه يعاني الآن من ارتفاع ضغط الدم بسبب هذه الحادثة.

في المقابل، قالت إذاعة «إن أو أس» الحكومية بهولندا إن قوات الشرطة تابعت سيارة مشتبه في تورطها في حادث إلى غاية مقر إقامة الدبلوماسي، وهناك تحدث لها الجيران عن مخاوفهم على سلامة طفلي الدبلوماسي.

أوروبا بصدد إحكام الرقابة على سواحلها

■ بروكسل / وكالات :

أعلنت المفوضية الأوروبية أنها تريد تنظيم عملية واسعة للأمن والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط بعد حادثة غرق زورق الخميس الماضي في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية كان يحمل مهاجرين غير قانونين، في حين أنقذ مركبان في مياه صقلية أكثر من 400 مهاجر غير قانوني.

وقالت المفوضة الأوروبية المكلفة بالشؤون الداخلية سيسيليا مالمستروم عند وصولها إلى اجتماع وزراء الداخلية الأوروبيين «سأقترح على الدول الأعضاء تنظيم عملية واسعة للأمن والإنقاذ في المتوسط، من قبرص إلى إسبانيا».

وأضافت «سأطلب الدعم والموارد اللازمة لتحقيق ذلك من أجل إنقاذ حياة مزيد من الناس»، موضحة أن وكالة مراقبة الحدود الأوروبية (فرونتكس) ستنفذ هذه العملية.وسترافق مالمستروم رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو خلال زيارة لامبيدوزا حيث لقي أكثر من مائتي مهاجر غير قانوني حتفهم بعد غرق مركبهم.

يأتي ذلك في وقت استأنف فيه الغطاسون الإيطاليون عملية انتشال مزيد من جثث الضحايا .وصرح المتحدث باسم خفر السواحل في «لامبيدوزا» ليونارد ريتشي بأن «أول فريق من الغطاسين انتشل أربع جثث وأخرج عددا آخر من الجثث من حطام الزورق لكن يجب رفعها إلى سطح» البحر.

وقال ريتشي «إنها عملية صعبة بسبب الحبال والأسلاك في المياه. يقوم الغطاسون بربط حبل حول ذراع أو ساق ثم يسحبون الجثة من الحطام».

وأضاف «من المتعب جدا سحب الجثث حتى سطح المياه وثم رفعها إلى الزوارق. ويستعد فريق جديد للنزول».

وكان المركب ينقل حوالي 500 إريتري وصومالي تم إنقاذ 155 فقط منهم، ما يوحي بأن حصيلة القتلى ستكون ما بين 300 و360. وحتى اليوم تم انتشال 235 جثة.

وأصدرت النيابة العامة في أغريجنتي في صقلية المكلفة بالتحقيق في الحادث، مذكرة توقيف بحق التونسي خالد بن سلام (35 عاما) المتهم بأنه المهرب وقائد المركب الذي غرق. وكان بن سلام أوقف فور وصول أول الناجين إلى لامبيدوزا.

› عبد الرحمن الراشد

«الإخوان» يخسرون كل شيء!

يتبادل اللكمات النظام المصري الجديد والنظام المصري المعزول، في معركة يومية بين الحكومة والمعارضة المحظورة. احتفالات بذكرى انتصار حرب أكتوبر (تشرين الأول). و«الإخوان» يردون بمظاهرات محدودة في جامعة القاهرة ومحاولات فاشلة منهم لاقتحام ميدان التحرير. خطب ومقابلات سياسية للرئيس ووزير الدفاع. قادة «الإخوان» يدلون بتصريحات مضادة من الذين لم يدخلوا بعد سجن طره ويذيعون أشرطة صوتية قديمة مسربة ضد العسكر. الحكومة تحاصر حزب «الإخوان» بتجميد وضعه القانوني وتصفية أملاكه.

هكذا، المعركة مستمرة في مصر، الدولة العربية الكبرى، من دون أن يلوح في الأفق أي بادرة مصالحة، رغم وجود إمكانية لحلول متوسطة يمكن أن تجسر الهوة، من خلال المشاركة في الانتخابات، وربما لاحقا الإفراج عن المسجونين في مصالحة واسعة. هذه المسافة تزداد مع الوقت وليس العكس نتيجة للتصعيد الذي يدلل مرة ثانية على رعونة قادة «الإخوان». والعامل الأخطر على «الإخوان» هو ظهور عامل الإرهاب الذي التصق باسمهم، لأنه سيمنح الدولة المصرية الشرعية لمحاربتهم ويعطيها التأييد الشعبي الذي ستحتاجه في المرحلة المقبلة.

رغم شكوى «الإخوان» من عهد حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك لأنه ضيق سياسيا وقانونيا على تنظيمهم، لكن الحقيقة كان قد ترك له فرصة العمل الإعلامي، وممارسة نشاطاته المالية التي شكلت العمود الفقري للتنظيم. خلال ثلاثين سنة من عهد مبارك، استطاع «الإخوان» بناء شبكة ضخمة من جمع الأموال، وشبكة اجتماعية لإنفاقه في أغراض خيرية وسياسية. وامتدت شبكة التنظيم إلى دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة، التي قامت على جمع الأموال من المصريين المغتربين.

ولو أن النظام المصري قرر حقا تجفيف منابع تنظيم الإخوان، فسيلحق به الكثير من الأذى، لأنه سيحرمه من علاقته مع الفئات الاجتماعية الفقيرة، حيث كانوا يمولون حاجاتها المعيشية والإسعافية والتعليمية، مقابل سوء خدمات الحكومة الإغاثية والإنسانية. ومن الواضح أن النظام المصري الحالي قرر الرد على «الإخوان» بقوة، دعائيا وأمنيا وسياسيا، ومحاصرته ماديا. ومن الواضح أن «الإخوان» لم يفيقوا من الصدمة التي صعقتهم منذ مظاهرات الثلاثين من يونيو (حزيران) التي قادت لإسقاطهم بيسر وبغطاء شعبي كبير. وفي غياب «الإخوان»، يسير الحكم الحالي بسرعة لإنجاز الدستور، والإعداد للانتخابات، والقبض على الرئاسة للسنوات الأربع المقبلة، وتأليب الرأي العام ضد العمليات الإرهابية في سيناء وغيرها.

«الإخوان» حاولوا وفشلوا في تكوين رأي عام عربي ودولي يتعاطف معهم. لم يبق لهم سوى قطر، عربيا، وانسحبت معظم الدول الغربية التي أيدتهم في البداية. حاولوا خلق حالة احتجاج دائمة، وهذه أيضا انخفضت إلى أعداد قليلة، سواء بسبب محاصرتها أو لأن معظم رؤوس «الإخوان» عادوا للسجون والبقية اختبأت. وجرت محاصرة القوى الموالية لهم مثل حركة حماس، وأغلقت محطاتهم التلفزيونية، وأغلقت الحدود الليبية التي كانت خطهم التمويلي الثاني. إيران الحاضن الأكبر لهم أصبحت مشغولة في سوريا، ولم يعد لها مدخل على مصر التي قطعت تقريبا كل وسائل التواصل معها.

لا يبدو بعد هذا التطويق، وخلق البدائل، ممكنا لـ«الإخوان» أن يكونوا مصدر تهديد حقيقي للنظام المصري الحالي، فقط مصدر إزعاج. خسر «الإخوان» الحكم في الثالث من يوليو (تموز)، والآن يخسرون كل شيء.

أمريكا تخشى تحول سوريا إلى أفغانستان جديدة

قالت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» الأمريكية إنه هناك مخاوف لدى المخابرات الأمريكية من تصاعد حدة الإرهاب في سوريا وانتقال الجهاد المسلح إليها بعد اتخاذ «القاعدة» والجهاديين منها ملاذاً بعد باكستان وأفغانستان.

فبالرغم من محدودية القتال في سوريا، إلا أن المخابرات الأمريكية تتوقع أسوأ السيناريوهات المحتملة، خاصة مع عدم القدرة على كبح جماح المتمردين المسلحين وعزمهم على إسقاط نظام «الأسد»، وسيطرة «جبهة النصرة» التابعة لتنظيم «القاعدة» على الحدود الفاصلة بين سوريا والأردن بالقرب من مدينة «درعا» السورية.

فهم يتوقعون مصير سوريا كمصير باكستان حيث الحكم القبلي الخاضع للإدارة الإتحادية (الفيدرالية)، وتمركز «القاعدة» لشن هجماتها ضد الغرب وإفشال أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية.

كما تشير الصحيفة إلى أن توجيه الأنظار الدولية نحو بؤرة الإرهاب الجديدة هذه، سيعمل على تفتيت الجهود الدولية بقيادة روسيا والولايات المتحدة بشأن تدمير أسلحة «الأسد» الكيميائية.

فسوريا الآن أصبحت قبلة للإرهابيين من جميع أنحاء العالم خاصة بعد دخول حوالي 500 مقاتل أجنبي من دول أوروبية وعربية إلى سوريا، حتى شكلت الجماعات الجهادية المتطرفة 35 % من المتمردين ضد النظام السوري.

لذلك تبذل المخابرات الأمريكية الآن جهدها لمواجهة هذه الحركات الإرهابية من خلال قواعد سرية لها في الأردن، إلا أن هذه الجهود مازالت محدودة بالنسبة لقوة هذه الحركات من تدريب وأسلحة.

فالمعضلة الآن أمام الإدارة الأمريكية تتمثل في كيفية القضاء على «الأسد» دون خلق مناخ جديد للمتطرفين.

على «أردوغان» الحذر من العودة بتركيا للوراء

تعجبت صحيفة «نيويورك تايمز» من سياسات رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» التي تسعى لتقسيم المجتمع التركي في سبيل احتفاظه بالحكم، فالبرغم من كون تركيا دولة ديمقراطية ذات أغلبية إسلامية معتدلة تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليها كحليف استراتيجي في الشرق الأوسط ، جاءت المظاهرات التي ضربت البلاد في يونيو الماضي ومحاولات الحكومة التركية قمعها بالعنف، مفاجأة للغرب وللعديدين ممن يرون رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» كإصلاحٍ ديمقراطي.

و أشارت إلى أن عدم تغطية وسائل الإعلام الدولية للشارع التركي لا يعني احتواء الأزمة، بل إن «أردوغان» يحاول الاستفادة من الوضع التركي لدعم قاعدته السياسية، فيعمل على استغلال الحدود الفاصلة بين المتدينين والعلمانيين، بل الأخطر من ذلك وهو الانقاسم بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية التي عانت الاضطهاد والتمييز ضدها، فإذا استمرت سياساته هكذا ستكون هذه الديمقراطية التركية مجرد حالة عرضية في سياسات المواجهة تلك .فالبرغم من إعلان «أردوغان» ما أسماه بالإصلاحات الديمقراطية، جاءت هذه الإصلاحات لصالح الأغلبية السنية وحدها واستبعدت العلويين من خلال استهداف الدائرة السنية لحزب «العدالة والتنمية»، مما أدى بالعلويين لعقد النية على تصعيد احتجاجاتهم ضد الحكومة.

كما أثار تورط الحكومة التركية في الأزمة السورية ومساندتها للمتمردين السوريين من الطائفة السنية، غضب الشيعة وإعطاهم الفرصة للتهديد بالانتقام من تركيا وتعريضها لنفس مصير باكستان.

وبرغم كل هذه التهديدات، لم يهتم «أردوغان» بها، بل إن هدفه الأول هو تأمين حكمه ضد التهديدات المحيطة به، فلو لم ينتبه لهذه المخاطر التي تحيط بالمجتمع التركي ويستفيد من الدروس التاريخية لبلده تحت الحكم العسكري، سيرجع بتركيا لنفس أحوالها السابقة أثناء الإنقلاب العسكري في 1960.